

٣ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تبدأ الأعمال التحضيرية المكثفة والشاملة للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٩٠/٤٠ - المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي أشارت فيه إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ وأعلنت فيه الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ عقداً للنقل والمواصلات في أفريقيا ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٩٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٣٩/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٠٥/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٤٣/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الدولية ، وإذ توافق على تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة ثان في عام ١٩٨٥ مع البلدان المانحة ومؤسسات التمويل بشأن مشاريع زائير في هذه المجالات الثلاثة ،

وإذ تذكّر بالقرار ١١٠ (د - ٥) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩^(٥١) ،

وإذ تذكّر أيضاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٩ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ وبقراره ٦٨/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وكذلك بالقرار ٢٩٣ (د - ١٣) الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧^(٥٤) ،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام بشأن نتائج مؤتمر المائدة المستديرة الأول لتمويل مشاريع النقل في زائير ، الذي عقد في كينشاسا في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣^(٥٥) ،

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٨٩/٤٠ - تقرير مجلس التجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة^(٥١) ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كهيئة تابعة للجمعية العامة ، وقراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تضع في اعتبارها الدورة السابعة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي ستعقد في عام ١٩٨٧ ، والتي تعتبر فرصة كبيرة لإحراز تقدم في القضايا الرئيسية في ميدان التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية ،

وإذ تلاحظ أن منشور التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٥^(٥٢) قد أسهم مساهمة بناءة في قيام مجلس التجارة والتنمية ، في دورته الحادية والثلاثين ، بدراسة الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها في المستقبل ،

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثلاثين ودورته الاستثنائية الرابعة عشرة ودورته الحادية والثلاثين^(٥٣) ؛

٢ - ترجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل وأن يكتف مساهمته الهامة والدور الذي ما فتىء يؤديه في إحياء وتدعيم التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية ؛

(٥١) انظر : القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) ، و ٢/٣٦ ألف وباء ، و ٣/٣٤ .

(٥٢) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 85. II. D. 16 .

(٥٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق

رقم ١٥ (A/40/15) ، المجلدان الأول والثاني .

(٥٤) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة

الثالثة والستون ، الملحق رقم ٧ ، المجلد الأول (E/5941) ، الجزء الثالث .

(٥٥) A/38/264/Add. 1-E/1983/90/Add. 1

٣ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعقد اجتماعاً للخبراء الحكوميين لاستعراض الحالة الراهنة فيما يتعلق بجميع جوانب الهجرة الدولية للأفراد المهرة من البلدان النامية؛ وينبغي أن يركز الخبراء الحكوميين، في دراستهم، على طبيعة هذه التدفقات ونطاقها وأثرها، على أن يراعوا نواحي اهتمام جميع الأطراف، لكي يقترحوا على المؤتمر، وعلى المنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، الأعمال الأخرى التي يمكن الاضطلاع بها للتخفيف من العواقب الضارة الناجمة عن هذه الظاهرة، وخاصة من ناحية تأثيرها على البلدان النامية، وعلى أن يراعوا أيضاً، حسب الاقتضاء، الأعمال التي اضطلعت بها حتى الآن أفرقة الخبراء الحكوميين، وأية مواد أخرى ذات صلة؛

٤ - ترجو أيضاً من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إعداد دراسات يقدم فيها ما يلي:

(أ) استعراض الحالة الراهنة فيما يتعلق بالهجرة الدولية للأفراد المهرة من البلدان النامية استناداً إلى أحدث الإحصاءات المتاحة والمقبولة بوجه عام؛

(ب) بليوغرافيا شاملة بالمشورات الحالية الصادرة في هذا المجال؛

٥ - توصي الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن يدعو جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المهتمة وغيرها من المنظمات الدولية المناسبة للاشتراك في إعداد الدراسات وفي أعمال اجتماع الخبراء الحكوميين؛

٦ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم، عن طريق مجلس التجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين، تقريراً عن نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يعقد اجتماعات أخرى للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا، وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذه الاجتماعات إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين.

١ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان إعادة تقديم البرنامج الذي قدم إلى مؤتمر المائدة المستديرة الأول لتمويل مشاريع النقل في زائير، الذي عقد في عام ١٩٨٣، بصيغته المستكملة، إلى المانحين والمؤسسات المالية قبل الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة، عن طريق اجتماع مائدة مستديرة ثان أو أي آلية مناسبة أخرى،

٢ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٩١/٤٠ - النقل العكسي للتكنولوجيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، والقرارات المتعلقة بالنقل العكسي للتكنولوجيا،

وإذ هي مازالت تعتقد أنه نظراً لأن تدفق الأفراد المهرة من البلدان النامية يعيق بشدة تنميتها، فإن الحاجة تدعو بإلحاح إلى وضع سياسات وطنية ودولية لتفادي هجرة ذوي الكفاءة وتجنب آثارها السلبية،

وإذ هي مقتنعة بأن البحث عن حلول دائمة لمشكلة النقل العكسي للتكنولوجيا يتطلب مشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية،

١ - يحيط علماً بتقرير الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا الذي يغطي الاجتماعين اللذين عقدا في جنيف في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥^(٥٦)؛

٢ - تحيط علماً أيضاً بنتيجة الاجتماع الثالث للخبراء الحكوميين المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥^(٥٧)؛

(٥٦) A/40/798، المرفق.

(٥٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق

رقم ١٥ (A/40/15)، المجلد الثاني، المرفق الثالث.